الأمم المتحدة

A/62/193

الجمعية العامة

Distr.: General
17 August 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الثانية والستين

حث مجلس الأمن على معالجة طلب تايوان للعضوية عملا بالمادتين ٥٩ و ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من ممثلي بالاو، وبليز، وبوركينا فاسو، وتوفالو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسوازيلند، وغامبيا، وملاوي، وناورو، وهندوراس لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة كل منا، وعملا بالمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نتشرف بأن نطلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الثانية والستين معنون ”حث مجلس الأمن على معالجة طلب تايوان للعضوية عملا بالمادتين ٥٩ و ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة“. وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نرفق طيه مذكرة تفسيرية (المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني).

(توقيع) ستيوارت **بيك**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية بالاو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جانين إليزابيث كوي – **فلسون**
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لبليز
لدى الأمم المتحدة

270807 270807 07-48570 (A)

(توقيع) ميشيل **كافاندو**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لبوركينا فاسو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كولن د. **بيك**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجزر سليمان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) دومينغوس أغوستو **فيريرا**
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لسان تومي وبرينسيبي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارليسلي **ريتشاردسون**
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لسانت كيتس ونيفس
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) تامسير **يالو**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لغامبيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) مارلين **موزيس**
الممثلة الدائمة
البعثة الدائمة لجمهورية نارو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) افلي ف. **بيتا**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لتوفالو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) رينا **تارايو**
الممثلة الدائمة
البعثة الدائمة لجمهورية جزر مارشال
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) مارغاريت هيوز **فيراري**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فيشايا مبونغيني **دلاميني**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لمملكة سوازيلند
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ستيف ديك تنيسون **مانجي**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية ملاوي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) إيفان روميرو – **مارتينيز**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة تفسيرية

في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، قدمت جمهورية الصين (تايوان) طلبا للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة بموجب صك رسمي عملا بالمادة ٥٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. وفيما يلي نص الطلب:

”صاحب السعادة بان كي مون

الأمين العام

الأمم المتحدة

”صاحب السعادة،

”وفقا للمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وامتثالا للمادة ٥٨ من النظام المؤقت لمجلس الأمن والمادة ١٣٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، باسم ٢٣ مليون تايواني وبصفتي رئيسا، أتشرف بأن أطلب قبول تايوان عضوا في الأمم المتحدة.

”وقد اختار المجتمع الدولي الحالي أن يتجاهل الجهود التي يبذلها ٢٣ مليون تايواني في بحثهم عن الكرامة والسلام. فهو يفضل أن يطلب من بلد يدعو إلى القيم العالمية، قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام أن يلزم الصمت في خنوع في الوقت الذي تنكر عليه هويته ويتعرض أمنه للتهديد. ففي حين تقرّب العولمة أمم وشعوب العالم كافة حول مصالح وشواغل مشتركة، استبعدت الأمم المتحدة منذ فترة طويلة تايوان من المشاركة وأقامت ضدها جدارا عازلا وأخضعتها لنظام فصل سياسي. وهذه المعاملة غير العادلة يصعب فهمها ولا يمكن تحملها.

”فالناس الذين يعيشون على أرض تايوان الجميلة يريدون انضمام بلدهم إلى المجتمع الدولي وزيادة مساهماته في تحقيق السلام والازدهار في العالم. وبصفتي رئيسا مفوضا من الشعب التايواني، فإني مسؤول بالتالي عن العمل من أجل تحقيق تطلعات هذا الشعب. فالمشاركة في الأمم المتحدة حق أساسي للشعب التايواني. ذلك أن غياب تايوان في الأمم المتحدة يترك ثغرة في التواصل العالمي من أجل التعاون، ويتنافى مع مثل ومفهوم العدالة التي تدافع عنها الأمم المتحدة فضلا عن أنه أمر يعد من المفارقات التي لا تستقيم مع مبدأ عالمية الأمم المتحدة.

”وبوصفي رئيس تايوان المنتخب من الشعب، فإن من واجبي أن أعلن للعالم أن الشعب التايواني البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة مقر العزم على نيل عضوية الأمم المتحدة. وها أنا ذا أقدم بمقتضى هذه الرسالة طلب تايوان لعضوية الأمم المتحدة وأطلب عرض الطلب على مجلس الأمن والجمعية لينظرا فيه.

”ولهذا الغرض، يصدر الإعلان التالي عملا بالمادة ٥٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، والمادة ١٣٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة:

إعلان

”في سياق طلب تايوان الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، أتشرف بأن أعلن باسم أفراد الشعب التايواني البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة أن تايوان تقبل الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد رسميا بتنفيذها.

”(توقيع) تشن **شوي – بيان**

رئيس تايوان“

بيد أن الأمين العام رد طلب تايوان في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ دون أن يعرضه مباشرة على نظر ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن مثلما تنص عليه المادة ٥٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

ونحن نشدد بكل احترام على أن رد الأمين العام للأمم المتحدة يتجاوز الصلاحيات المخولة له عملا بفصول الميثاق والمواد المشار إليها آنفا. ذلك أن ما قرره الأمين العام بمفرده من أن الأمم المتحدة تعتبر أن ”تايوان هي، من جميع النواحي، جزء من جمهورية الصين الشعبية“ إنما هو انتهاك لحق وواجب مجلس الأمن وحده في اتخاذ قرار من هذا القبيل عملا بالمادة ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس التي يرد فيها:

”يقرر مجلس الأمن ما إذا كانت الدولة صاحبة طلب العضوية هي، في تقديره، دولة محبة للسلم ...“

وفي حين نقدر ونحترم الأمين العام كأقصى ما يكون التقدير والاحترام، نؤكد من جديد أن مجلس الأمن هو وحده الذي يستطيع أن يتخذ بموجب الميثاق والنظام الداخلي المؤقت قرارا حاسما كهذا القرار، وتبعا لذلك، وجهنا في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ رسالة نطلب فيها إلى رئيس مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس ٢٠٠٧ اتخاذ إجراء مباشر. وفي اليوم نفسه، وجهنا أيضا رسالة إلى الأمين العام بان كي مون، نعرب فيها عن عدم موافقتنا على الطريقة التي عالج بها طلب تايوان لعضوية الأمم المتحدة.

وللأسباب التالية، تقر الحكومات التي حظينا بشرف تمثيلها أن تايوان دولة حرة ذات سيادة محبة للسلام وأن حكومتها المنتخبة ديمقراطيا هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي يمكنها أن تمثل في الأمم المتحدة مصالح وتطلعات شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة.

١ - لتايوان الحق في عضوية الأمم المتحدة وفي أن تكون عضوا بنّاء في المجتمع الدولي

إن تايوان البالغ عدد سكانها ٢٣ مليون نسمة، مما يصنفها في المرتبة السابعة والأربعين من حيث عدد السكان، والتي يتكون إقليمها من جزر تايوان، وبنغهو، وكينمن وماتسو، تتمتع بحكومة تتسم بالكفاءة وبمؤسسات راسخة أقامت الدليل على قدرتها على إقامة علاقات دولية ودية وبنّاءة مع عدد كبير من الدول في جميع أنحاء العالم. وتقيم تايوان، على سبيل المثال، علاقات دبلوماسية كاملة مع ٢٣ دولة ومراقب واحد في الأمم المتحدة. وقد فتحت تايوان ما يزيد على ١١٠ من سفارات، وقنصليات عامة ومكاتب تمثيل أو مكاتب في جميع أرجاء العالم، مما يعطي الدليل الكامل على أن تايوان بلد ذو سيادة فعلا. وعلاوة على ذلك، تضطلع تايوان بدور نشط في عدة منظمات دولية من خلال عضويتها الكاملة فيها، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية ومصرف التنمية الآسيوي ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

٢ - تايوان لم تكن في أي وقت من الأوقات حكومة محلية أو مقاطعة تابعة لجمهورية الصين الشعبية

لم تكن تايوان في أي وقت من الأوقات حكومة محلية أو مقاطعة تابعة لجمهورية الصين الشعبية، بل على العكس من ذلك، ظلت ضفتا مضيق تايوان، منذ اللحظة الأولى لإنشاء جمهورية الصين الشعبية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، خاضعتين لحكومتين منفصلتين، دون أن يكون لأي منهما أي سيطرة أو ولاية على الأخرى. ومما يقيم مثالا واضحا على ذلك أن الزوار الدوليين لتايوان يطلبون تأشيرات الدخول من المؤسسات الممثلة لتايوان، وأن البعثات الدبلوماسية للصين لا تستطيع أن تقدم لهم أية مساعدة للحصول على تأشيرة الدخول إلى تايوان.

٣ - قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ لم يحل مسألة تمثيل تايوان في الأمم المتحدة بشعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة

في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٧١، كانت مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة مثار خلاف مستمر. واتخذت الجمعية العامة في النهاية القرار ٢٧٥٨

(د - ٢٦) في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، الذي قُبلت بموجبه جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة. بيد أن هذا القرار لم يعالج مسألة تمثيل ومشاركة ٢٣ مليون نسمة بتايوان في الأمم المتحدة. ولسوء الحظ، أسيء استخدام قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لاحقا لتبرير استبعاد تايوان من منظومة الأمم المتحدة. وسعيا إلى فحص تلك المغالطة، نورد فيما يلي الفكرة المحورية للقرار المذكور:

تقرر أن تقر لجمهورية الصين الشعبية جميع حقوقها، وأن تعترف بممثلي حكومتها بوصفهم وحدهم الممثلين الشرعيين للصين لدى الأمم المتحدة، وأن تطرد ممثلي تشان كاي شيك فورا من المكان الذي يشغلونه بصورة غير مشروعة في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها.

وجدير بالذكر بصفة خاصة أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لم يتناول سوى مسألة تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة وجميع المنظمات المتصلة بها. ولم يقرر بأي حال من الأحوال أن تايوان تعتبر جزءا من جمهورية الصين الشعبية، ولم يمنح جمهورية الصين الشعبية الحق في تمثيل تايوان أو شعب تايوان في الأمم المتحدة والمنظمات المتصلة بها. ومنذ تحول تايوان إلى ديمقراطية عصرية كاملة بعد سلسلة من الإصلاحات السياسية، لم تعد لها أي نية للتنافس مع جمهورية الصين الشعبية حول ما يسمى ''تمثيل الصين''. وهذه الحقيقة إنما تبين كذلك أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لا يعكس الحقيقة الموضوعية القائمة في الجانب الآخر من مضيق تايوان. كما أن القرار لا يعكس أيضا عمق الديمقراطية التي بناها شعب تايوان. وينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في الحقيقة المؤسفة المتمثلة في أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لا يكفل الحقوق القانونية لشعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة، في المشاركة في الأمم المتحدة وينبغي لها أن تبحث عن حل لهذه الحقيقة.

المرفق الثاني

مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ ترحب بطلب العضوية المقدم من حكومة تايوان التي قبلت باسم شعبها البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والتي هي قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات ومستعدة لتنفيذها،

وإذ تضع في اعتبارها المادة ٥٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن التي تقتضي من الأمين العام أن يحيل على الفور طلب العضوية على الممثلين في مجلس الأمن،

وإذ تعتبر مع القلق أن قرار الأمين العام الأحادي بأن تايوان ليست ''دولة'' انتهاك لحق وواجب مجلس الأمن وحده في اتخاذ مثل هذا القرار عملا بالمادة ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن،

وإذ تقر بأن الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في تايوان هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي يمكنها أن تمثل في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية تايوان البالغ تعداد شعبها ٢٣ مليون نسمة،

وإذ تلاحظ أن جمهورية الصين الشعبية لم تمارس مطلقا، منذ تأسيسها في عام ١٩٤٩، أي سيطرة أو ولاية على تايوان،

وإذ تشير كذلك إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لم يتناول سوى مسألة تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها، ولم يقرر أن تايوان جزء من جمهورية الصين الشعبية (الصين)، ولم يمنح جمهورية الصين الشعبية حق تمثيل تايوان أو شعب تايوان في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها.

تقرر أن تحث مجلس الأمن على معالجة طلب تايوان للعضوية، عملا بالمادتين ٥٩ و ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة.